



أسامة الناصر يصنع فيلماً من وجع المهمشين في سوريا

16 كاص



نتفليكس تنقل عمرو دياب إلى العالمية

13 كاص



«نصائح» سياسية تدفع مصطفى أديب إلى تأجيل إعلان حكومته المصغرة

2 كاص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2020/09/15

27 محرم 1442

السنة 43 العدد 11821

Tuesday 15/09/2020

43rd Year, Issue 11821

العرب

غريفيث يضغط لتمرير وثيقة «الإعلان المشترك» وتثبيت مكاسب الحوثيين

من فشل اتفاقات السويد واستمرار الحوثيين في خرق الهدنة في الحديدة. وقال الحساب الرسمي لمكتب المبعوث الأممي إن الزيارة الرسمية التي أداها غريفيث إلى الرياض وتضمنت لقاء مسؤولين في «الشرعية» تحورت حول مناقشة التعديلات الأخيرة على مسودة الإعلان المشترك التي يسوقها المبعوث باعتبارها مبادرة للحل النهائي للأزمة اليمنية.

وفي محاولة لامتصاص حالة الغضب والإحباط التي تواجهها جهود غريفيث لتمرير وثيقة «الإعلان المشترك» في ظل تصاعد الهجوم الحوثي على مارب، أشار الحساب الرسمي لغريفيث على تويتر إلى أن مباحثات المبعوث في الرياض ركزت «على العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على التصعيد العسكري في مارب وما حولها، خاصة أن مارب تمثل ما لا يقل عن ثلث الألاف من النازحين اليمنيين»، وجدد المبعوث الأممي الخاص تشديده على ضرورة وقف الهجوم على المدينة.



الرئيس اليمني
عبدربه منصور هادي
رفض استقبال
مارتن غريفيث

واشتملت لقاءات غريفيث في العاصمة السعودية على لقاء مع نائب وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، والسفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، وهي اللقاءات التي تطرقت إلى اتفاق الرياض الذي يعتبره غريفيث أحد أركان مبادرته للحل الشامل في اليمن إلى جانب اتفاقات السويد. وأكد الحساب الرسمي للمبعوث أن اللقاءات مع المسؤولين السعوديين ناقشت «طرق التحرك نحو حل سياسي شامل في اليمن».

ويراهن المبعوث الأممي إلى اليمن على استثمار الضغط العسكري على الحكومة اليمنية تحفظات كبيرة حولها على تنازلات تمكنه من تمرير رؤيته للحل الشامل في اليمن القادمة تحت عنوان «الإعلان المشترك»، والتي أبدت الحكومة اليمنية تحفظات كبيرة حولها. كما تؤكد مصادر «العرب» أن دولاً أعضاء في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي تمارس ضغوطاً متزايدة على قيادات «الشرعية» للموافقة على النسخة الأخيرة من «الإعلان المشترك» القادمة على الاعتراف بسياسة الأمر الواقع التي فرضها الحوثيون على الأرض.

عدن - نفت مصادر سياسية مطلعة صحة الأنباء المتداولة عن عقد مشاورات سياسية بين الحكومة اليمنية والحوثيين في سويسرا برعاية أممية. وقالت إن الاجتماع، الذي من المفترض عقده خلال الأيام القادمة في إحدى المدن السويسرية، هو لقاء فني مجدول منذ ستة أشهر، استكمالاً لثلاثة لقاءات استضافتها العاصمة الأردنية عمان حول ملف تبادل الأسرى، بإشراف مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعقد آخرها في فبراير الماضي. وأشارت المصادر إلى أن اللقاء المرتقب جاء بضغط شديد مارسها مارتن غريفيث في زيارته الأخيرة إلى الرياض، بهدف تمرير وثيقة «الإعلان المشترك» التي تستهدف فرض الأمر العسكري القائم في اليمن ومنح الحوثيين وضعاً تفاوضياً مميّزاً.

ويسعى المبعوث الأممي إلى إنقاذ صورته أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة وإبراز أي نوع من التقدم في جهوده المتعثرة لتنفيذ اتفاقات السويد، وهو ما يفسر نقل الاجتماعات الفنية من الأردن إلى سويسرا بهدف إضفاء طابع سياسي عليها.

ووفقاً لمصادر «العرب» فقد تم استدعاء أعضاء الفريق الفني للفرق تبادل الأسرى في الحكومة اليمنية برئاسة هادي هيج إلى العاصمة السعودية الرياض، تمهيداً لسفرهم إلى سويسرا لعقد الاجتماع الرابع في سلسلة اللقاءات مع ممثلي الحوثيين التي انبثقت عن اتفاقات ستوكهولم الموقعة بين الطرفين في أواخر عام 2018. ولجأ غريفيث إلى تحريك ملف الأسرى، الذي يوصف بأنه أقل الملفات تعقيداً في الأزمة اليمنية، بهدف تحقيق اختراق من أي نوع، غير أن الاجتماعات التي عقدت في عمان لم تفلح في تحقيق أي إنجاز يذكر، نتيجة انعدام الثقة بين الحكومة والحوثيين، في ظل سعي الطرف الحوثي للاتفاق على البتة تبادل الأسرى من خلال تسليم معتقلين مدنيين مقابل أسرى العسكريين.

وكشفت المصادر عن رفض الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ونائبه لقاء غريفيث خلال زيارته القصيرة إلى الرياض التي اختتمت الأحد، وتوجيه وزير الخارجية محمد الحضرمي ومستشار الرئيس أحمد عبيد بن دغر باللقاء به، إلى جانب لقاء آخر جمعه برئيس مجلس النواب سلطان البركاني الذي جدد التعبير عن استياء «الشرعية» والاتجاه الذي يتسلكه البلاد لاحقاً.

هل تحيي الاحتجاجات على الفساد شرق ليبيا طموح حفتر بالتفويض عقيلة صالح يتحرك للسيطرة على الغضب الشعبي بعد استقالة الحكومة

عقيلة صالح يتحرك للسيطرة على الغضب الشعبي بعد استقالة الحكومة

من المحرقين



وتنام سابق

والمخرج في شرق ليبيا احتجاجاً على تردّي الأوضاع المعيشية. وبحسب شهود عيان فقد وصلت المظاهرات إلى مبنى رئاسة الوزراء التابع للحكومة المؤقتة، واضرم المظاهرون النار في مداخل المبنى. لكن يبدو واضحاً أن حفتر يسعى للاستفادة من المظاهرات في خلافه مع صالح لذلك اعتمد الجيش خطياً متوازناً يرى كثيرون أنه يهدف إلى لفت انتباه الشعب إلى «منقدهم».

وتعهد الناطق باسم الجيش الليبي اللواء أحمد المسماري بحماية المحتجين، لتفويت الفرصة أمام من يتسللون لحرف التظاهرات عن مسارها، مشدداً على أن الجيش يقف إلى جانب الشعب حتى يحقق مطالبه العادلة وحقوقه، وعلى رأسها الأمن بكافة أشكاله.

وفي نهاية أبريل الماضي أعلن حفتر إسقاط اتفاق الصخيرات وقبوله التفويض الشعبي لحكم ليبيا، في خطوة قال مراقبون إنها تستهدف بالأساس البرلمان المنعقد في طبرق باعتبار أن باقي الأجسام المدنية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الموقع في نهاية عام 2015 موجودة في طرابلس، أي خارج سيطرة الجيش.

ويتساءل فيلتمان، الذي عمل مستشاراً دبلوماسياً في الأمم المتحدة، عما إذا كان المشاركون في مؤتمر وبوزنيقة لديهم نفوذ على الأرض للتحرك نحو حوار سياسي متجدد وشامل يمكن أن يضع ليبيا في النهاية في طريق التسوية. ورغم الهزائم التي مني بها الجيش بعد إحباط هجومه على طرابلس في يونيو الماضي إلا أن الكثير من الليبيين المؤيدين للجيش لا يتفقون في قدرة المفاوضات، التي بدأت الأسبوع الماضي ومن المتوقع استئنافها قريباً، على التوصل إلى حل ينهي معاناتهم وأزماتهم المعيشية.

ويرى هؤلاء أن تلك المفاوضات لا تهدف إلا إلى إنتاج مرحلة انتقالية جديدة تعيد توفير نفس الوجود السياسية وإحياء الأجسام المنتهية ولايتها، بما في ذلك مجلس النواب وحكومة الوفاق ومجلس الدولة، وبالتالي المزيد من الفساد والفوضى. وتطغى العفوية على الاحتجاجات التي انطلقت منذ الأسبوع الماضي نظراً لندهور الوضع المعيشي الذي تشهده المنطقة الشرقية على غرار المنطقة الغربية. وأغلق محتجون الأحد، لليوم الثالث، شوارع رئيسية بمدينة بنغازي والبيضاء

مجلس النواب عبدالله بلحبق، خلال الاجتماع على شرح مفضل لعمل الحكومة والوزارات والهيئات المعنية حول أسباب تردّي الأوضاع الخدمية وأزمة انقطاع الكهرباء وانعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين.

وبحسب بلحبق فقد «قدم مهندسو ومسؤولو الشركة العامة للكهرباء خلال الاجتماع الشروح الفنية الوافية، موضحين أن أزمة الكهرباء سببها نقص إمدادات الوقود المغذي لمحطات توليد الكهرباء من النفط والديزل وعدم وجود مشاكل فنية لدى الشركة، ويتوجهات من المستشار صالح قامت الحكومة الليبية بتوفير ناقلتين من وقود الديزل، كما سيتم توفير أكثر من أربع ناقلات خلال الأيام القليلة القادمة».

وظهرت الخلافات بين حفتر وصالح إلى الإعلان منذ أن بدأ الأخير بالترويج للحل السلمي وإطلاقه مبادرة سياسية وسط اهتمام عربي وإقليمي متزايد بدوره مقابل فرض عزلة سياسية على حفتر. وقال الدبلوماسي الأميركي جيفري فيلتمان إن تركيبة المحادثات الليبية في كل من مؤتمر بسويسرا وبوزنيقة في المغرب «صمماها المشاركون لاستبعاد المشير خليفة حفتر من المشهد».

تونس - يثير الخطاب المتوازن للجيش الليبي تجاه الاحتجاجات التي تشهدها المنطقة الشرقية الواقعة تحت سيطرته التكهّنات حول ما إذا كان قائد الجيش المشير خليفة حفتر يخطط لاستغلالها لإحياء مبادرة التفويض التي فشل في تمريرها قبل أشهر في محاولة لقطع الطريق على رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بعد أن بدأت بوادر خلافات بين الطرفين تظهر إلى العلن. وينظر كثيرون إلى استقالة الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الفني التابعة للبرلمان على أنها خطوة نحو تهدئة الأوضاع وتخفيف الاحتقان، إلا أنها قد تؤدي أيضاً إلى تولي الجيش زمام الأمور خاصة أن المحتجين رفعوا شعارات مؤيدة للمؤسسة العسكرية ورافضة للسياسيين الذين اتهمهم بالفساد.

وتعكس تحركات عقيلة صالح، الذي يحاول الظهور منذ بدء الاحتجاجات وحتى قبلها بأنه المسؤول الأول في المنطقة الشرقية، قلقاً من تفاقم الغضب الذي قد يعطل تحركاته السياسية مع الإسلاميين في غرب البلاد للوقوف على اتفاق جديد ينهي الانقسام السياسي، وهي التحركات التي لا تلقى دعماً من قبل الجيش.

وعقد عقيلة صالح اجتماعاً طارئاً في مكتبه بمدينة القبة شرق البلاد لـ«الوقوف على تلبية مطالب الشارع بشأن تردّي الأوضاع الخدمية والمعيشية للمواطنين، في مقدمتها أزمة انقطاع الكهرباء».

وضم الاجتماع بحسب المكتب الإعلامي لمجلس النواب «رئيس مجلس الوزراء عبدالله الفني، ونائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي (مواز)، ورؤساء اللجان النوعية بمجلس النواب، ووزراء المالية والصحة والاقتصاد، وعضو لجنة إدارة الشركة العامة للكهرباء، وعدداً من المسؤولين في الشركة».

وأطلع صالح، بحسب المتحدث الرسمي باسم



جيفري فيلتمان
المحادثات في سويسرا
وبوزنيقة صممت
لاستبعاد حفتر

تكهنات بمشروع سياسي يجمع بين الكاظمي وبرهم صالح توافق على انتخابات مبكرة وحصر السلاح بيد الدولة العراقية وتحجيم الميليشيات

بغداد - قاد ظهور رئيس الجمهورية برهم صالح إلى جانب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في لقاء خاص عند سفوح الجبال في مدينة السلمانية، إلى فتح باب التكهّنات بشأن إمكانية ولادة مشروع سياسي جديد في العراق.

ويرتبط صالح والكاظمي بعلاقات شخصية وثيقة، وسبق لهما العمل معاً في تجارب إعلامية وغير إعلامية، وتوطدت علاقتهما عندما أصبح الأول رئيساً للجمهورية والثاني رئيساً لجهاز المخابرات.

ومنذ نيته ثقة البرلمان يعقد الكاظمي لقاءات شبه دورية مع رئيس الجمهورية،

وفي العادة تكون المواقف متطابقة بشأن مختلف القضايا. وعندما زار الكاظمي إقليم كردستان شمال البلاد، مؤخرًا، استضافه صالح في مزرعته الخاصة بمدينة السلمانية، التي تحيطها الجبال والمرتفعات من جميع الاتجاهات. وأظهرت صور التقطت عن بعد، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في لحظات نقاش ودي، خلال هذه الاستضافة، ما عزز التكهّنات بإمكانية أن يشتركا في قيادة مشروع سياسي، يُدشن مهامه خلال الانتخابات المقبلة التي يفترض أن تجرى الصيف القادم. ويضع المراقبون الكاظمي وصالح في

خانة القوى المقربة من الحراك الشعبي الذي انطلق في أكتوبر من عام 2019، بسبب مواقف كل منهما المساندة للمحتجين. ومنذ أسابيع قليلة، بدأت وسائل التواصل الاجتماعي بإطلاق لقب «قوى الدولة» على الأطراف السياسية التي تتبنى خطاب الحراك الشعبي، لتميزها عن «قوى اللادولة» التي تشمل الأحزاب التابعة لإيران، والمليشيات التي تملك سلاحاً خارجاً عن القانون. ويعتقد كثيرون في العراق أن المعرفة المرتقبة، التي قد تكون مواجهة مسلحة أو منافسة انتخابية، ستدور بين قوى الدولة وقوى اللادولة، لتحديد

الاتجاه الذي يتسلكه البلاد لاحقاً. وتشير التكهّنات إلى أن مصطفى الكاظمي وبرهم صالح قد يكونان على رأس مشروع سياسي جديد يتبنى خطاب الحراك الشعبي الذي يربط استعادة الدولة من القوى الميليشيائية التي تسعى بدورها لتنفيذ أجدات إيرانية في العراق وخارجه. لكن الكاظمي لن يمكنه المشاركة في القيادة العلنية لأي مشروع سياسي جديد، لأنه لن يترشح في الانتخابات المقبلة. وتتداول القوى السياسية الشعبية تعهد الكاظمي بصفته وثيقة ملزمة، تحمي نفوذها الشعبي المتنازل.

وتدرك القوى الشعبية أن منصب رئيس الوزراء في حد ذاته يشكل عامل جذب كبير للناخبين، نظراً للهيأة الكبيرة التي تحيط بشاغل هذا المنصب، وصلاحياته التنفيذية الواسعة، وسيطرتها الدستورية على القوات المسلحة وجهاز الشرطة، ومختلف الأجهزة الأمنية التي يلعب بعضها أدواراً جوهرية في تنظيم الانتخابات وإدارتها. ومع إضافة المميزات الشخصية للكاظمي والتحامه بخطاب الحراك الشعبي، سيتحول رئيس الوزراء إلى تهديد حقيقي لجميع مراكز النفوذ السياسي في الأوساط الشعبية، خلال الانتخابات المقبلة.